IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563 x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 6 ، العدد 2 ، كانون الاول 2025

الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي

م. د. جبار عطيه بخاخ منصوري [1]

انتساب الباحث
[1] قسم التمويل و الاستثمار، كلية الإدارة والاقتصاد القرنة، جامعة البصرة، العراق، البصرة، 61001

[1] jabbar.atiya24@uobasrah.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الاول 2025

المستخلص
أصبح علم الاجتماع اليوم أحد العلوم التي لا يمكن الاستغناء عنها وذلك لدراسة الخصائص العامة لكل أنواع الظواهر الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر.
ويشبه علم الاجتماع في أهميته بالنسبة للعلوم الاجتماعية أهمية علم الرياضيات بالنسبة للعلوم الطبيعية حيث أنَّه من المستحيل دراسة علم الطبيعة مثلاً دون الإلمام ببعض المعرفة عن الرياضيات. كذلك لا يمكن دراسة علم الاقتصاد او علم السياسة مثلاً مع تجاهل علم الاجتماع.
علم الاجتماع هو نظام أكاديمي جديد نسبياً بين العلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم النفس، ولكن الأفكار التي يقوم عليها ، وان لها تاريخًا طويلًا ويمكن إرجاع أصوله إلى مزيج من المعرفة الإنسانية والفلسفة المشتركة.
لقد ظهر علم الاجتماع، في وضعه الحالي، بوصفه صياغة علمية في أوائل القرن التاسع عشر كاستجابة أكاديمية لتحدي الحداثة، حيث أصبح العالم كله متكاملاً ومترابطاً على نحو متزايد، وأصبحت حياة الأفراد أكثر فردية. معزولة، لذلك حاول علماء الاجتماع فهم التحولات التي حدثت في بعض الفئات الاجتماعية متطلعين إلى تطوير علاج للتفكك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع، السياسي، الاتجاهات النظرية

Contemporary Theoretical Trends in Political Sociology

Lec. Dr. Jabbar Atiya Bakhakh Mansouri [1]

Affiliation of Author
[1] Department of Finance and Investment, College of Administration and Economics Al-Qurna, University of Basra, Iraq, Basra, 61001

[1] jabbar.atiya24@uobasrah.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Dec. 2025

Abstract
Sociology has become one of the indispensable sciences today to study the general characteristics of all types of social phenomena in addition to studying the mutual relationships between these phenomena.
Sociology is similar in its importance to the social sciences to the importance of mathematics to the natural sciences, as it is impossible to study natural science, for example, without some knowledge of mathematics. Likewise, it is not possible to study economics or political science, for example, without ignoring sociology.
Sociology is a new academic trend growing among other social sciences, including economics, politics, anthropology, history, and psychology, but its founding ideas, in any case, have a long history and can be traced back to a mixture of human knowledge and knowledge. common philosophy.
Sociology as it now emerged as a scientific formulation in the early nineteenth century as an academic response to the challenge of modernity. The world became more and more integrated and interconnected, while the lives of individuals became more individualistic and isolated. Therefore, sociologists have tried to understand the transformations that have taken place in social groups, trying to develop a remedy for social disintegration.

Keywords: sociology, politics, theoretical trends

المقدمة

الترابط بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي ترابط وثيق ومتين ومن الصعب الفصل بينهما، إلا بعد وقت طويل من التلازم بدعوى صعوبة الفصل بينهما، بين ما هو اجتماعي وبين ما هو سياسي ، وهذا ما يفسر في الأساس تأخر ظهور علم الاجتماع السياسي بوصفه علمًا مستقلًا بذاته حتى بداية القرن العشرين، فالوعي الاجتماعي هو وعي سياسي بالضرورة على اعتبار سوسيولوجيا التجمع ترتبط دائماً بمفاهيم سياسية من قبيل السلطة، الحاكم والمحكوم، من هذا المنطلق كان الاهتمام بالظاهرة السياسية

قائماً في تأريخ الإنسانية منذ القدم.

ونستطيع القول إنَّ معظم العلوم النظرية الآتية من الغرب ما هي إلا أسلحة أيديولوجية وعقائدية موجهة إلى عقيدتنا الإسلامية وإلى ديننا الحنيف، وأهم تلك العلوم علم الاجتماع السياسي وعلم التربية وعلم النفس والاقتصاد وغيرها من العلوم السلوكية الأخرى، تلك العلوم التي دخلت إلى مجتمعاتنا الاسلامية في شكل نظريات وافكار تعارض كلها ظاهرة او بصورة غير مباشرة مع التصور الإسلامي ومناهج الفكر الإسلامي، واي شعار من تلك التصورات او مناهج التفكير تحمل في صميمها عداء للتصور الإسلامي او الفكر الإسلامي ولا تصلح أبداً للاقتباس منها او الإستعانة بها بل هي كالسم في بدن المجتمع الإسلامي خصوصًا والإنسانية عمومًا.

وما يؤسف الإصرار من البعض على استيراد قضايا علم الاجتماع من العالم الغربي علماً أنَّ لنا قضايانا التي في حاجة ملحة وماسة إلى المعالجة ولما ننطلق نأخذ ونقتبس علم الاجتماع من الواقع الغربي، علماً بأنَّ واقعنا الإسلامي زاخر بنظريات علم الاجتماع الإسلامي الذي يلائم الفطرة الإنسانية السليمة والمجتمع الإسلامي على وفق النظرية الإسلامية التي تبتني وتأخذ أصولها من القرآن الكريم والسنة الشريفة، لذلك وضع القرآن الكريم الإطار المرجعي لمعظم القضايا والمسائل التي يبحثها علم الاجتماع المعاصر، ومن هذه القضايا التي وضع لها الإسلام الاتجاهات النظرية هي نشأة الجماعة الإنسانية وأصول الحقائق الاجتماعية والاتجاه الوظيفي في دراسة المجتمع وشبكة العلاقات البنائية، والطبيعة البشرية والشخصية والأسرة والحياة العائلية، وكذلك السكان والجماعات الثقافية وجماعات الاتفاق والاختلاف وكذلك التقسيم المكاني والاقليمي للجماعات الانسانية، والسلوك الجمعي، التنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية، المشكلات الاجتماعية والتوافق، وكذلك المنهج العلمي وأسس التفكير، وكذلك نجد تحديداً للبناء الفردي والبناء الاجتماعي.

اما فيما يخص المناهج نجد القرآن يحث على البحث وتقصي الوقائع والاحداث بمنهجية واقعية استقرائية، ولكنه لم يتجاهل أبداً عالم المعاني والقيم ومستويات التعمق في الحياة الروحية، وهنا نجد التكامل أوضح ما يكون بين مستويات التحليل المختلفة (علم الاجتماع السياسي،1998: 14).

المطلب الأول: الاتجاهات النظرية في الترابط بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة

يُعرّف المجتمع بشكل عام بأنَّه مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون على قطعة معينة من الأرض لفترة طويلة من الزمن، مما يسمح بإقامة علاقات مستمرة ومستقرة مع تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي.

وعُرِّف علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يدرس الظَواهر والنظم السياسية في ضوء البِناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع ،وبقدر ما يُحدد النِظام السياسي مسار المُجتَمع ويضع أسسه وتنظيمه فإنَّ المجتمع بدوره يحاول أنَّ يُحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره (علم الاجتماع السياسي،1968 :19).

وهناك تعريف آخر، بأنَّه ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يقوم بدراسة الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية التي تسمى بالدولة، وذلك من وجهة نظر مجتمعية(مقدمة في علم الاجتماع السياسي،2008 :12).

بعد التعريفات المختصرة لعلم الاجتماع والاجتماع السياسي نقول كل المجتمعات تعيش السياسة في حياتها وان كانت غير ملتفتة لذلك مثلا عدم المشاركة في الحياة السياسية مثل المشاركة في الانتخابات او الابتعاد عن المشاركة في السلطة هو موقف سياسي بحد ذاته، لأنَّ السياسة بالمعنى الدقيق لها هي سياسة أناس يعيشون في المجتمع حاكمين او محكومين مدافعين عن الواقع او معارضين له، وحتى في التعريفات العلمية للمجتمع من حيث ظهوره او تطوره فأنَّه يربط بين نشوء المجتمعات بالمفهوم السوسيولوجي ووجود السياسة او السلطة السياسية(من أجل علم الاجتماع السياسي،1985: 19).

ويُعرَّف المجتمع اجمالاً بأنَّه جماعات من البشر تعيش على قطعة محددة من الأرض لفترة طويلة من الزمن تسمح بإقامة علاقات مستمرة ومستقرة مع تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وأهم مقومات المجتمع هي أرض محددة ومجموعة من البشر والاستمرار في علاقات تأريخية والحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي.

وعُرِّف علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع ،وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه فإنَّ المجتمع بدوره يحاول أنْ يحدد أسس الحكم مع قيمه وافكاره(الانثروبولوجيا السياسية،2007: 18).

وهناك تعريف آخر، بأنَّه ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة، وذلك من وجهة نظر مجتمعية(الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي،2005: 8).

وعلى العكس فهناك هذا الأساس فالسياسة شيء لابد منه فلا يخلو مجال من مجالات الاجتماع البشري من السياسة، لأنَّ الناس لا ينتظمون في الاجتماع المدني ويخضعون للقوانين إلا بوجود سلطة تقوم على تنفيذ هذه القوانين، وقد سبق وأكد ارسطو بقوله الإنسان حيوان سياسي بطبعه (الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي،

2005: 8).

فالسياسة نشاط اجتماعي إذ أنَّ الحدث السياسي إنما هو حدث اجتماعي بالأساس (علم الاجتماع السياسي،1991: 18).

فكل ما تعلق بحياة المجموعات الاجتماعية المكونة للمدنية وكل ما من شأنه تحديد الهدف المعين لهذه المجموعات فهو سياسي وعليه يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين(مدخل إلى علم الاجتماع ،2005: 6):

1. لا يستطيع علم الاجتماع دراسة المجموعات الاجتماعية ولا السلوكيات التي تمارسها تلك المجموعات ولا القرارات التي تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسي.
2. كل منهجية لطرح القضايا او اختيار الفرضيات وكل بحث او اكتشاف يتعلق بعلوم المجتمع ينطوي على مضامين وقضايا سياسية.

فسرعان ما أدرك علماء الاجتماع السياسي المعاصرون أنَّ الظاهرة السياسية هي بالأساس ظاهرة اجتماعية بل يصعب الفصل بينهما إلا لاعتبارات إجرائية بحثية، فالتعرف على علم الاجتماع السياسي لا ينفصل عن التعرف على علم الاجتماع العام لأنَّ السياسة لا تشكل نطاقاً منفصلاً عن المجتمع (مقدمة في علم الاجتماع السياسي،2008: 17).

تُعدّ الحياة السياسية جانباً من الحياة الاجتماعية ونظام عمل، فالنظام السياسي هو بكل بساطة نظام عمل سياسي ويُعدّ العمل الاجتماعي سياسيا أيضاً عندما يحاول الضغط او التأثير في القرارات الخاصة بالشؤون العامة، ويتغير مضمون هذه القرارات حسب الأطر الثقافية والوحدات الاجتماعية التي يتم فيه التعبير عن هذه القرارات ولكن الطرق المؤدية إلى هذه القرارات تقع دائماً في إطار التنافس بين الأفراد والجماعات فكل الوحدات الاجتماعية المعنية بهذا التنافس لها جراء ذلك طابع سياسي (مفهوم اسلامي جديد لعلم الاجتماع،2008: 9).

وهناك اصرار من علماء السياسة لفترة طويلة على أنَّ موضوع علمهم هو الدراسة النظامية الدستورية للمؤسسات الحكومية او المؤسسات السياسية للدولة بشكل عام فانحصرت دراستهم في الأبنية الرسمية او الشكلية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث مكوناتها الداخلية واطرها القانونية، هذا فضلاً عن تحليل العوامل المؤثرة في تشكليها وتنظيمها البيروقراطي ومستويات القوة التي تمتلكها(أصول الاجتماع السياسي،1997: 95).

ولكن على الرغم من أنّهم يعترفون بأنَّ المسائل السياسية تستغرق جانباً من المشكلات التي يعالجها العلم، وهي في الوقت ذاته انشطة سياسية بالتأكيد فهم يرون أنَّه من الضروري أنْ يعمقوا نظرتهم أكثر من ذلك حتى تكتسب الشمول الكافي لإدراك موضوعات هذا العلم إدراكاً كلياً، اي أنَّهم يطالبون بتناول هذه المسائل على مستوى العمق ولعل المقصود بذلك هو الطبع وضع المسائل السياسية داخل الإطار المتكامل للحياة الاجتماعية ككل اي أنْ تتحول دراسة السياسة من تناول شكلي لهذا في ذاته إلى دراسة السياسة في السياق الاجتماعي، وذكر في هذا المجال أنَّ نطاق البحث تطور إلى الاهتمام بموضاعات أخرى مثل الدراسات المقارنة للنظم السياسية ودراسة العلاقات الدولية والفلسفة السياسية، إلا أنَّ هذا التطور لم يخرج العلم من تركيزه على الجوانب الصورية والشكلية في تحليله للنظم السياسية ،فقد كانت الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع ظروف مهملة من التحليل ،كما عجز هذا الاتجاه عن فهم ديناميات السلوك السياسي وتجاهل كثيراً من القضايا السياسية التي افرزها التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أنَّه فشل في تحقيق هدفه الرئيس وهو الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي (علم الاجتماع السياسي،2007 :23).

وأخيراً وبعد عقود من جهود علماء السياسة المتواصلة لبلورة مجالهم المعرفي والنظري الذي يمكنهم من فهم ودراسة الظواهر السياسية، وصل هؤلاء إلى ما يشبه الأزمة التي تعززت بسبب التطورات المتلاحقة في الحقل السياسي وعدم قدرة النظريات الجاهزة ومناهجها على تمثيل نماذج المتغيرات السياسية، فالأزمة الحقيقية تكمن في تزايد القناعة لدى علماء السياسة بصعوبة فهم الظواهر السياسية دون الرجوع إلى البنى الاجتماعية التي تتفاعل معها فكان لزاماً عليهم العودة مجدداً إلى المجتمع والبحث عن أولويات السياسي في الاجتماع ودراسة الظواهر السياسية ضمن ابعادها الاجتماعية فكان بذلك علم الاجتماع السياسي الذي يعطي الإجابات العلمية التي يحتاجها علم السياسة(علم الاجتماع السياسي، 2007: 30).

المطلب الثاني: أهداف علم الاجتماع السياسي.

إنَّ تحديد مجال وأهداف علم الاجتماع السياسي لازال يشهد تغييرات كبيرة على المستوى النظري مثله مثل بقية العلوم الاجتماعية يفرضها تطور الحياة الاجتماعية وتغيير البناءات الاساسية للظاهرة السياسية تبعاً لذلك التطور، إلا أنَّ ذلك لا يعفي المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح، يبين الاهتمامات الرئيسة لعلم الاجتماع السياسي ،ذلك أنَّ اي علم من العلوم الاجتماعية يتركز على نقاط اساسية بها يثبت علميته ويصبح مستقلاً وأهمها:

1. أنْ يكون هناك مجال واضح للعلم .

2. اتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الاساسية.
3. أنْ يتم تحديد أهداف العلم (علم الاجتماع السياسي،1991: 131).

وهناك اختلاف عند العلماء المتخصصين في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي، وهذا الاختلاف حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ،حيث يتجه المفهوم الأول إلى أنَّ علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة، اما المفهوم الثاني فيشير إلى أنَّ علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة، فيشير المفهوم الأول إلى أنَّ علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة بوصفه نمطًا حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تأريخية محددة، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوربا بعد انهيار النظام الثيولوجي (الديني) القديم ،والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الاقطاع، وبدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ،فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد، والذي أثار أزمات حول سلطة الدولة وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين وظهور اشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل منهما، وكان بودان أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على النظم الأخرى كافة، وذلك داخل نطاق الأمة، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني (دراسات في الاجتماع السياسي،1977: 7).

لقد أسهم اصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز، ولوك، وروسو، محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الافراد يكون بديلاً عن الحل الديني الذي كان سائداً في العصور الوسطى حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة.

إنَّ ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية إنما يعني تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية وذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أنْ تعتمد على المقارنة والمقابلة والتجريب في مجال دراسة المجتمعات فالدولة إنما تعني تمييز نوع واحد في التجمعات الانسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص، ورغم أنَّ هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين إلا أنَّ بعضهم لازال يتمسك به.

ويسيطر المفهوم الثاني الذي يُعدّ علم الاجتماع السياسي هو علم القوة على اهتمام غالبية الدارسين والكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو كما يقول(موريس دو فرجيه) يعدّ في نظر هؤلاء علم الحكم والسلطة في المجتمعات الانسانية جميعها وليس مقصوراً على المجتمع القومي فقط، وبذلك فأنَّ هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم والمحكوم، بين الاقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة وبين الأغلبية المأمورة التي يجب أنْ تفعل ما تؤمر به، وهذا يستدعي شرعنة القوة اي ايجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة، ما يؤدي إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية والمعنوية وقد اكد ماركس أنَّ الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة والحرية ،حيث أنَّ صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية ولن يتحقق حسب رأيه التوافق والتكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه الطبقات كما تختفي الدولة ونظامها السياسي.

المناصرون للمفهوم الثاني الذي يُعدّ علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة يميلون إلى أنَّ القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي، ودرجة الخضوع والاذعان التي تحصل عليها الدولة وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة عن طريق قوانين واساليب خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض وعلى هذا فأنَّ مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقاً للنظرية العلمية يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة (دراسات في الاجتماع السياسي،1977: 7).

ومن ثمَّ نستطيع القول كما ذكرنا في بداية المطلب أنَّ من الشروط المهمة لعلمية اي علم أنْ تكون له أهداف محددة وواضحة يسعى لتحقيقها وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل له أهداف يعمل للوصول لها أهمها:

1- الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والافكار المجردة التي من شأنها أنْ تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة والتي عن طريقها يتم تحليل الظواهر وتفسيرها والقضايا السياسية بصورة علمية محددة وكذلك اختيار صحة النظريات بشكل مستمر ودائم.
2- يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وذلك لدراسة الظواهر والنظم والانساق السياسية وتحليلها تحليلاً سوسيولوجيا كما يسعى جاهداً لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة.
3- يركز علم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع على دراسة الظواهر والعمليات والانساق السياسية وذلك من حيث بناءاتها ووظائفها في إطار المجتمع ونوعية الترابط او التداخل الذي يحدث بين هذه الانساق وإلى اي حد ممكن أنْ

تقوم بمهامها ووظائفها او غاياتها المتعددة ومعرفة الاسباب التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي لهذه الانساق وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية واستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة.

4- يهدف علم الاجتماع السياسي الى دراسة طبيعة التغيير المستمر الذي حدث ويحدث في المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة وذلك عبر العصور التاريخية. مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية وتغير هيكلية ووظائف الاحزاب السياسية وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين.

5- يُعنى علم الاجتماع السياسي بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات التي عرفتها المجتمعات السياسية منذ ان تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة مثل الرأسمالية والفاشية والليبرالية وغيرها وهدف علم الاجتماع السياسي هو دراستها وتحليلها ومعرفة خطوطها واطرها العامة ومدى تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام.

6- ومن الاهتمامات الأخرى لعلم الاجتماع السياسي دراسة ومشكلات التنمية السياسية باعتبارها جزءاً مهماً من التنمية الشاملة مثل الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ومدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية وفي صنع وتنفيذ القرار السياسي.

7- كذلك يهدف علم الاجتماع السياسي للتعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية التي توجد في مرحلة تأريخية معينة او في مراحل وعصور مختلفة وعلاقة ذلك بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد في المجتمعات البشرية، وذلك من خلال اجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية (دراسات في الاجتماع السياسي، 1977: 62).

الخاتمة

نستطيع القول إنَّ علم الاجتماع السياسي قد برز بوصفه علمًا مستقلًا له مجالاته المحددة وأهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها ومنهجيته التي يتبعها هي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين إلا أنَّ مضامينه ومفاهيمه الرئيسة التي تشكل الآن مجال البحث والدراسة في إطار هذا العلم، قد تم التعرض لها بشكل مباشر او غير مباشر في العديد من المحاولات العلمية الجادة التي برزت خلال الحضارات الإنسانية المختلفة منذ الحضارات الشرقية القديمة ،مروراً بالحضارة اليونانية القديمة وما جاء بعد ذلك ،وهذا فيه دلالة على أنَّ القضايا والمواضيع التي يتصدى لها علم الاجتماع السياسي تعد أساسية في إطار نشأة النظم السياسية والاجتماعية من خلال التفاعل بين الجماعات او المجتمعات الإنسانية.

ثم نشأ علم الاجتماع السياسي بوصفه علمًا مستقلًا بذاته، وأصبحت له أهمية كبرى بين العلوم بصورة عامة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بصورة خاصة ،نظراً لاهتمامه بقضايا هامة تخص العلاقات الإنسانية التي كانت تدخل احياناً في إطار اهتمامات العلوم السياسية ،واحياناً أخرى في إطار العلوم الاجتماعية مما أدى إلى تداخل المفاهيم وتفسيراتها.

وفي زماننا المعاصر عبر البحث في التراث الفكري في مجال علم الاجتماع السياسي، نلاحظ بشكل جلي التقدم الملحوظ من حيث تزايد عدد المتخصصين والدراسين والمهتمين بما يتناوله هذا العلم الحيوي.

الهوامش

(1) إبراش، 1998م، مصدر سابق، ص 14.

(2) إبراهيم إبراش، علم الاجتماع في اليمن، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، 1968، ص 19.

(3) أحمد زايد، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2008م، ص 12.

(4) جان بيير كوت، من أجل علم اجتماع اليمن، ترجمة محمد هناد مكتب النشر الجامعي، الجزائر، 1988، ص 19.

(5) جورج بالا نادية، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر التوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2007، ص 18.

(6) د. حسن محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع في اليمن، مطبعة جامعة بغداد، 1968، ص 8 .

(7) د. حسن محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع في اليمن، مطبعة جامعة بغداد، 1968، ص 8.

(8) د. فاروق يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 62.

(9) د. فاروق يوسف أحمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977، ص 7.

(10) د. فاروق يوسف أحمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977، ص 7.

(11) د. محمد علوان، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع، مطبعة دار الشروق، لبنان، بيروت، 2008، ص 9 .

(12) د. محمد علي محمد، مبادئ علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار الجامعة، 1997م، ص 11. 95.

(13) د. مولود زايد الطيب، المصدر السابق، ص 30.

(14) د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، 1، 2007م، ص 23.

(15) دوفيرجيه، مصدر سابق، ص 18.

(16) زايد، مصدر سابق، ص 17.

(17) شوميليا، جاندرو كوسرافيه، مدخل إلى علم اجتماع اليمن، ترجمة إسماعيل الغزال، مؤسسة الدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2005، ص 6.

(18) موريس، دي - فيرجيه، علم اجتماع اليمن، ترجمة جامعة سليم حداد للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1991، ص 131.

المصادر

- إبراهيم إبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، 1968م
- أحمد زايد، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2008م
- جان بيير كوت، من أجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة محمد هناد مكتب النشر الجامعي، الجزائر، 1988م
- جورج بالا نادية، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر التوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2007م
- د. حسن محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع ، مطبعة جامعة بغداد، 1968م
- د. فاروق يوسف أحمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977م
- د. محمد علوان، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع، مطبعة دار الشروق، لبنان، بيروت، 2008م
- د. محمد علي محمد، مبادئ علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار الجامعة، 1997م
- د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، 1، 2007م
- شوميليا، جاندرو كوسرافيه، مدخل إلى علم اجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل الغزال، مؤسسة الدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2005م
- موريس، دي - فيرجيه، علم اجتماع السياسي، ترجمة جامعة سليم حداد للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1991م